الأمم المتحدة

S/PRST/2005/20

مجلس الأمن

Distr.: General
26 May 2005
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٥١٨٧ المعقودة في ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٥، في سياق نظر المجلس في البند المعنون ''بناء السلام بعد انتهاء النزاع''، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

''يعيد مجلس الأمن تأكيد التزامه بالمقاصد والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة ويشير إلى مسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين. ويعتبر مجلس الأمن أن بناء السلام بعد انتهاء النزاع جزء لا يتجزأ من مسؤولياته الرئيسية.

''ويسلِّم مجلس الأمن بأن النزاعات داخل الدول والدول الخارجة من النزاع قد أصبحت من أكثر التحديات التي تواجه المجتمع الدولي تعقيدا، وأن التصدي لهذه التحديات يتطلب في معظم الحالات مزيجا متناسقا ومتكاملا من أنشطة بناء السلام وحفظ السلام، ومن ضمنها الأنشطة السياسية والعسكرية والمدنية والإنسانية والإنمائية.

''ويعترف مجلس الأمن بأن إيلاء عناية جدية لعملية بناء السلام الطويلة الأجل بكل أبعادها المتعددة أمر من الأهمية بمكان، وبأن تقديم الدعم الملائم لأنشطة بناء السلام يمكن أن يساعد على الحيلولة دون عودة البلدان إلى النزاع.

''ويؤكد مجلس الأمن أن أولويات العمل بعد انتهاء النزاع ينبغي أن تتضمن، حيثما كان ذلك مناسبا: حماية المدنيين؛ ونزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادتهم إلى الوطن وإعادة إدماجهم وإعادة تأهيلهم؛ وإصلاح القطاع الأمني والإصلاح الاقتصادي والاجتماعي؛ وإنهاء الإفلات من العقاب؛ وإنشاء أو إعادة إنشاء المؤسسات الحكومية، وإقامة حكم القانون والعدالة الانتقالية، واحترام حقوق الإنسان؛ وتنشيط الاقتصاد.

260505 260505 05-36175 (A)
0536175

”ويسلِّم مجلس الأمن بالدور الرئيسي الذي تقوم به الأمم المتحدة، بما في ذلك صناديقها وبرامجها ووكالاتها المتخصصة في مجال بناء السلام، إلى جانب المؤسسات المالية الدولية، ولا سيما البنك الدولي والجهات المانحة على الصعيد الثنائي والبلدان المساهمة بقوات. ويسلِّم أيضا بالدور الذي يمكن أن يضطلع به القطاع الخاص داخل البلدان الخارجة من النزاع. ويؤكد مجلس الأمن أن نجاح أنشطة بناء السلام بعد انتهاء النزاع يتوقف على الالتزام المتواصل من جانب كل الفاعلين المعنيين بتلك العملية، من خلال إشراك هؤلاء الفاعلين وتنسيق أنشطتهم في جميع المراحل، ابتداء بالتخطيط وانتهاء بالتنفيذ. وفي هذا الصدد، يشدد مجلس الأمن أيضا على أهمية السعي من أجل تنسيق السياسات وتخصيص الموارد فيما بين كيانات الأمم المتحدة تلك، مع مراعاة ولايات كل واحدة منها. ويشير مجلس الأمن إلى التقرير المؤرخ ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٠ الذي قدمه الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/55/305) والتوصيات الواردة فيه، ويرحب بالتقدم المحرز منذ نشر التقرير، وليس أقله ما تحقق في مجال التخطيط لعمليات حفظ السلام.

”ويؤكد مجلس الأمن أن توفير مساعدة دولية ملموسة للبلدان الخارجة من النزاع أمر لا يمكن الاستغناء عنه في الإصلاح والإعمار الاقتصادي والاجتماعي. ويعترف مجلس الأمن في هذا الصدد بالدور الذي يقوم به المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك في تعزيز التنمية المستدامة، ويجدد تأكيد استعداده لتحسين التعاون مع هيئات الأمم المتحدة وأجهزتها المعنية مباشرة ببناء السلام.

”ويؤكد مجلس الأمن أهمية أن تكون هناك مسؤولية وطنية عن عملية الانتقال من نهاية نزاع ما إلى السلام الدائم والتنمية المستدامة وضرورة قيام المجتمع الدولي بدعم أولويات بناء السلام الوطنية. ويسلم مجلس الأمن بالدور الإيجابي الذي يضطلع به أصحاب المصلحة المحليون، ويشجع على الحوار بين الأمم المتحدة والفاعلين الوطنيين ذوي الصلة، ويشجع أيضا على بناء القدرات استجابةً للظروف المحددة التي تَسِم كل حالة من حالات النزاع. وينبغي أن يكون من أهداف بناء القدرات – وبناء السلام عموما – تشجيع إنشاء سلطات وطنية تتمتع بالاكتفاء الذاتي ومن ثم تطور المساعدة الدولية من دعم السلام إلى تحقيق التنمية في الأجل الطويل.

”ويسلِّم مجلس الأمن بالدور الحاسم الذي تؤديه المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في بناء السلام بعد النزاع ومشاركتها في أولى المراحل الممكنة. ويدرك

مجلس الأمن أن هناك حاجة إلى منظور إقليمي واضح في الظروف التي يكون فيها للنزاعات تداعيات سياسية وأمنية وإنسانية واقتصادية متشابكة عبر الحدود. ويؤكد مجلس الأمن في هذا الشأن الحاجة إلى تعزيز التعاون، والتنسيق عند الاقتضاء، بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال بناء السلام، استنادا إلى نهج متكامل وسعيا إلى زيادة استخدام الموارد والقدرات المتوافرة.

''ويشدد مجلس الأمن على أهمية إيجاد نهج دولي وإقليمي شامل في مجال نزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، لا ينحصر في الجوانب السياسية الأمنية، وإنما يعالج أيضا الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، ومن ضمنها الاحتياجات الخاصة للأطفال الجنود والنساء.

''ويشدد مجلس الأمن على الاحتياجات الخاصة لأفريقيا في حالات ما بعد انتهاء النزاعات ويشجع المجتمع الدولي على أن يولي عناية خاصة لتلك الاحتياجات. ويرحب بالشراكة الوثيقة المتنامية بين الاتحاد الأفريقي والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية والأمم المتحدة في مجال صنع السلام وحفظ السلام، ويشدد على أهمية توسيع تلك الشراكة لتشمل جهود بناء السلام.

''ويؤكد مجلس الأمن أهمية التعاون بين عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة. ويؤكد مجلس الأمن أهمية ضمان جودة التنسيق على نطاق المنظومة لتخطيط أنشطة الأمم المتحدة الإنسانية والسياسية والإنمائية والمتعلقة بحفظ السلام ولتنفيذ هذه الأنشطة على الصعيد القطري، بما في ذلك من خلال رسم أهداف استراتيجية متبادلة. ويشدد مجلس الأمن على أن الأمم المتحدة ينبغي أن تعمل ككيان متكامل على الصعيد القطري تحت قيادة عامة فعالة في بناء السلام بعد انتهاء النزاع.

''ويؤكد مجلس الأمن ضرورة العمل في الوقت المناسب على توفير التمويل الكافي لأولويات بناء السلام في جميع مراحل عملية السلام، كما يؤكد الحاجة إلى استثمار مالي مستديم في بناء السلام على امتداد فترة الانتعاش المتوسطة الأجل إلى الطويلة الأجل. ويقر بأهمية المسارعة إلى بدء أنشطة بناء السلام لتلبية الاحتياجات العاجلة، ويشجع على بناء القدرات التي يمكن إدماجها بسرعة في تلك الأنشطة.

''ويرحب مجلس الأمن بالتقرير المؤرخ ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٥ الذي قدمه الأمين العام بعنوان ''في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية، والأمن، وحقوق الإنسان للجميع'' (A/59/2005) وتقرير الفريق الرفيع المستوى المعني

بالتهديدات والتحديات والتغيير المعنون ”عالم أكثر أمناً: مسؤوليتنا المشتركة“. كما يسلم مجلس الأمن بالثغرات المؤسسية التي حددها التقريران في الآلية المؤسسية للأمم المتحدة، من حيث تقديم مساعدة فعالة ومتساوقة وشاملة للبلدان التي تمر بمرحلة الانتقال من النزاع إلى السلام الدائم والتنمية المستدامة.

”ويحيط مجلس الأمن علما مع الاهتمام باقتراح الأمين العام إنشاء لجنة لبناء السلام، ويؤيد هدف تحسين قدرة الأمم المتحدة على تنسيق أنشطة بناء السلام مع الجهات المانحة والبلدان المساهمة بقوات والاضطلاع بتلك الأنشطة، خاصة من بداية عمليات حفظ السلام حتى مرحلة تحقيق الاستقرار والإعمار والتنمية. ويسلم مجلس الأمن بأهمية الدور الذي يمكن أن تضطلع به هذه الهيئة في مجال ردم الهوة بين صون السلام والأمن الدوليين والعمل المتعلق بالمساعدة الإنسانية والاقتصادية.“